الثقافة والديمقراطية وتحرير عقل الفرد العراقي

فاضل ثامر

> يبدو ان اشاعة الديمقراطية في اي مجتمع لا يمكن ان تتحقق ببساطة بقرار سياسي او برغبة هذه الجهة السياسية او تلك اذ ان امرا كهذا يتطلب مجموعة من الشروط التي ينبغي توافرها في هذا المجتمع من اجل تحويل هذه الرغبة الى ممارسة يومية متجذرة، وليس الى مجرد (لعبة) دبلوماسية فوقية يمكن لها ان تنكفئ او تنكسر في اية لحظة. وهذا الامر ينطبق الى حد كبير على مسألة الانتقال بالمجتمع العراقي من صيغة المجتمع الشمولي الدكتاتوري الذي كان يمارس اقسى اشكال المركزية والالغاء الصارم للحوار والرأي الاخر الى صيغة المجتمع المدني الديمقراطي التعددي المفتوح على الحوار وتقبل الرأي الاخر والاختلاف.

وربما تكمن في مقدمة هذه الاولويات اعداد الفرد العراقي فكريا وثقافيا للدخول في هذه الممارسة وتحرير عقله من الكثير من الاوهام والخرافات والكوابيس التي علقت في لاوعيه الجمعي طوال عقود من القهر والاستبداد وشل العقل العراقي من ممارسة حق التفكير الحر والاعتراض والاختلاف.

لقد كان النظام الشمولي الدكتاتوري يهدف ثقافيا الى خلق عقل امتثالي، وسلبي يتقبل بسهولة وآلية، ودونما معارضة الرأي المركزي الواحد الذي يملي عليه من الاعلى، وبالتالي فان مثل هذا العقل الامتثالي يتنازل عن حقه الشرعي في الاعتراض والرفض، لانه راح يشعر بانه لايمتلك خيارا بديلا، بعد ان اكتشف بان مثل هذا الرفض لا تتقبله المؤسسة السياسية المستبدة.

ولذا، فنحن بحاجة الى ثقافة تساعد الفرد العراقي على تحرير عقله من ربقة هذه الكوابيس و (التابوات) الموروثة، واستعادة حقه الطبيعي في الاختلاف والتفرد والتحليق احيانا خارج السرب. ومن المفرح ان يشعر الفرد العراقي، وربما اول مرة منذ زمن طويل، بالحرية بعد انهيار النظام القمعي، واستلاكه ناصية التفكير الحر وسقوط ثقافة الامتثال والاذعان، وراح يمارس هذه الحرية بطرق مختلفة، بعضها منظم وسليم وبعضها الاخر عشوائي ومتمرد ويفتقد الى التنظيم والمنهجية. وهذا الامر طبيعي في مرحلة انتقالية حساسة كهذه. لقد كانت هذه الحرية مفاجئة للفرد العراقي وعقله، وسببت له صدمة مؤقتة، لكنه بالتأكيد قادر على استيعاب هذه الصدمة والتعامل مع الحدود المنطقية للحرية التي تتمثل في الممارسة الديمقراطية الواعية ومنها حق الحوار والاختلاف.

الا ان من المؤسف ان نلحظ حاليا تراجعا في استكمال تحرير عقل الفرد العراقي، يتمثل في اصباغ هذا العقل، مرة اخرى، للرأي الجمعي او للرأي الصادر من مرجعية عليا، سياسية او دينية او طائفية، وبالتالي في تخلي الفرد العراقي جزئيا عن حقه في الحرية والاختيار. اذ نجد ان الفرد العراقي احيانا يرهن حريته باجتهاد اعلى منه، فالفرد الحزبي يرهن عقله بقرار سياسي يتخذه الحزب الذي ينتمي اليه، وبعض الاسلاميين يرهنون عقولهم بقرار من المرجعية الدينية التي يقلدونها او الامير او المرشد الذي يفتون بصواب رأيه وصدقيته، وبعض المنتمين الى طوائف اثنية معينة يرهنون عقولهم بقرار من تلك الطائفة وما الى ذلك.

نحن لسنا ضد فكرة الانضواء تحت لافتة الاحزاب والتجمعات والمرجعيات السياسية والدينية المختلفة، ولكننا ندعو الفرد للموازنة بين حقه الفردي في التفكير والاختيار والاجتهاد وبين القبول بالقرار الجماعي للحزب او الطائفة او المرجع.

لاننا بهذا انما نكرر مرة اخرى السياسة الثقافية للنظام الدكتاتوري السابق ولكل الانظمة الشمولية والفاشية في كل مكان، والتي تهدف الى الاطاحة بالعقل الفردي لصالح عقل شمولي احادي، قد يتحول في الغالب الى التعامل مع الافراد، لا بوصفهم ذوات مستقلة، بل وصفهم قطيعا مذعنا وامتثاليا يلتزم بما يصدر اليه من مركز عليا، وبذا يتحول هذا الفرد، داخل القطيع الى اداة طيعة لتنفيذ السياسات العدوانية او الفردية او الطائفية التي يصدرها امير الجماعة او صاحب الحزب.

وهذا ما نجده حاليا، وللأسف، في الكثير من المجتمعات العربية والاسلامية حيث يجري استلاب مؤلم لعقول الشباب واعضاء الكثير من التنظيمات السياسية والدينية من قبل الزعيمات والقيادات الدينية والسياسية العليا ودفعها للقيام ببعض الاعمال الارهابية العادية للإنسانية، ونجد مثل هذا الاستلاب شائعا في المجتمعات الصناعية المتقدمة ايضا، اذ تكرس ثقافة استثنائية لتمويض العلماء والعسكريين وشريحة التكنوقراط للقبول بكل قرار صادر من الدولة او المؤسسة العليا بغض النظر عن صوابه او خطئه، عن انسانيته او وحشيته مما ادى الى قيام هذه الفئات باعمال منافية للعلم والانسانية.

نحن ندعو الى احترام ارادة الفرد العراقي وتشجيعه على التفكير الفردي والاجتهاد والابتكار، ودفعه الى ممارسة الديمقراطية بشكل فعلي، وبالتالي الاسهام الخلاق في بناء مجتمع عراقي تعددي ديمقراطي مفتوح للرأي والرأي الاخر، ولا ينغلق على مسلمات يقينية ونهائية لايمكن استبدالها بسهولة.

وتستطيع الثقافة ان تلعب دورا متميزا في هذا المجال وخاصة في خلق مناخ فكري وذهني جديد للفرد العراقي يسهم في استئصال الكثير من الاوهام والخرافات والفاهيم الموروثة منذ قرون حول الحرية الفردية والاستسلام السلبي لسلطة المراجع السياسية والدينية العليا، والتي تجذرت، وللأسف، في اللاوعي الجمعي نتيجة عقود من تكريس ثقافة استئنافية ترفض محاورة النصوص وتعاملها كمقدسات غير قابلة للطعن.

ان الخلط بين نص مقدس واجتهادات واحكام دنيوية آنية ووضعها جميعا في مصاف اليقينيات الثابتة ادى الى سلب الفرد من حريته الشخصية وقسره على تقبل مايملى عليه وربما التحول الى اداة طيعة لتنفيذ مشروعات وبرامج دموية وارهابية.

ان ثقافة ديمقراطية متفتحة قادرة بالتأكيد على اعادة تأهيل العقل العراقي للدخول الى عالم الممارسة الديمقراطية والمجتمع المدني الحديث، وبالتالي رفض السير وراء ظاهرة التطبيع بحجة الاجماع او الانتماء الى هذا الحزب او ذاك او الى هذه الطائفة او تلك.

وما نؤكد عليه هنا ان دعوتنا هذه لا تصب في مجال الاستسلام المطلق لحق الفرد على حساب حق المجتمع وليست لونا من العدوانية المتطرفة، ولكنها دعوة تتوخى اعادة لحق الطبيعي القيد طبعا بالحرية الفرد وخصوصيته في مقابل الهيمنة المطلقة للاجماع والسلطات فردية وبيروقراطية او شمولية تحت لبوسات مختلفة، تنتهك الاسهام الخلاق في بناء مجتمع عراقي حرية الفرد وتحيله الى رقم داخل القطيع.

أوراق

تحرير الاقتصاد وتحرير المجتمع

حيدر سعيد

قد لا نؤمن بالحتميات التأريخية، ولكن قد نؤمن بأن هناك بنى بشرية متماثلة

وضع هذه الجملة في أعلى الصفحة، كأنها اقتباس او مفتتح من تلك التي تتمتع بكثافة واختزال شديدين. ولكنني اضعها في زمانها ومكانها المفترضين: العراق الان، بل في لجة التفكير ببناء مجتمع حر، في وقت نفكر فيه، ايضا، بمصائر المجتمعات الحرة، وهل يمكن ان تكون درسا مفيدا لنا. يصلح للفتح السالف شديد الكثافة والاختزال، لان يكون مسندا نظريا لهذه الطريقة في التفكير. ولنظرية صحيحة دائما، اذا كانت قائمة على استقراء تأريخي. وقد تكون النظرية، من ثم، مبدأ ينبغي النضال من أجله.

فلكي نتحول الى المجتمع الديمقراطي، علينا ان نؤمن، اولا، بضرورة تحرير الاقتصاد (او لنقل بلغة الادبيات الاقتصادية الرائعة: الانتقال الى الاقتصاد الحر، او اقتصاد السوق). وهذا المبدأ جوهري في عملية التحول الديمقراطي، فهو لا ينحصر في الحقل الاقتصادي فقط، بل إنه يتضمن -وعلى نحو أساسي- اعادة هيكلة العلاقة بين الاقتصاد والدولة.

فتحرير الاقتصاد يعني، أولا، تخليصه من هيمنة الدولة، وبالتالي، قطع الانماط الاقتصادية التي تسمح بنشوء دولة مركزية ذات سطوة وقوة وهيمنة، قد تتحول -ولو احتمالا- الى دولة دكتاتورية. ومن ثم، سيعني تحرير الاقتصاد ان تنفذى الدولة من اقتصاد السوق، وان تتحول الى جهاز اداري، لا سند اقتصادي له لان يصبح اداة هيمنة على المجتمع.

ولعل احد الروافد الاساسية لنشوء ظاهرة الدكتاتورية في العراق -وفي سائر البلدان التي عرفت باسم (العالم الثالث)- هو هيمنة الدولة على الاقتصاد، منشئة كيانها القوي على الاقتصاد الريعي والحافرة النفعية، في الصيغة التي عرفت باسم (رأسمالية الدولة).

من هنا، تجيء الضرورة القصوى لمايات يعرف باسم (الخصخصة)، اي التحول الى القطاع الخاص، على الرغم من ان هذا المبدأ يقدم بشكل اختزالي وسائج، وعلى الرغم من الحساسية الايديولوجية التي يثيرها لكونه يرتبط بالمرحلة الاكثر تطورا للمجتمعات الرأسمالية الغربية، وبمايات يعرف الآن بـ (الليبرالية الجديدة)، وعلى الرغم -ايضا- من حساسيته السياسية لكونه يرتبط بإرادة صندوق النقد الدولي وبالولايات المتحدة واحتلالها العسكري للعراق وهيمنتها على القرار السياسي العراقي.

والمفارقة ان مبدأ (الخصخصة) طرح في العراق في السنوات العشرين الاخيرة مرتين، وفي الحالتين كان مرتبطا بطرف خارجي واحد، هو الولايات المتحدة، المرة الاولى مع ما دعاه صدام حسين سنة (1987) بـ (الثورة الادارية)، التي كانت شكلا من اشكال الخصخصة، محاكاة للنمط الرأسمالي، واستجابة لضغوط الولايات المتحدة التي اعاد العلاقات الدبلوماسية معها سنة (1984) وكانت تدعمه في حربه مع ايران، وايضا، تخفيفا لاعباء الدولة التي كانت منهكة في هذه الحرب الشرسة. ولكن هذه الخصخصة (الجزئية والشكلية) ادت الى تحويل املاك الدولة الى العائلة الحاكمة ومن يرتبط بدائرة نفوذها. والمرة الثانية التي يطرح فيها مبدأ (الخصخصة) في العراق هي هذه اللحظة التي نكتب فيها: لحظة الاحتلال العسكري الامريكي للعراق.

ولكن، ينبغي لنا الآن ان نؤمن -مبدئيا- بضرورة (الخصخصة) كحاجة داخلية، لكونها احدى اهم سمات التحول الديمقراطي. فالديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع... انها الممارسة السياسية لمجتمع ديمقراطي.

وينبغي، كذلك، ان نفصل -وبوضوح- بين المحتوى الديمقراطي للخصخصة وكونها عاملا مهما في التطور الاجتماعي والسياسي للعراق، وبين ما تثيره من حساسيات سياسية وايديولوجية.

غير ان ثمة معارضة (داخلية) للخصخصة، لا ترتبط بالحساسيات السالفة. فثمة خشية جادة من التبعات الاجتماعية التي تصيب، عادة، عمليات التحول السريع والشامل الى الاقتصاد الحر. ويقف في صدارة هذه التبعات ازدياد نسبة الطبقات الفقيرة، وتدمير الطبقة الوسطى.

وهذا النمط في التفكير ذو طابع (علموي) وجذاب، ولكن ثمة نمطين آخرين، يرتبطان بالثقافة السياسية التقليدية للنخب العراقية:

١- يتمثل النمط الاول من المعارضة في ان الخصخصة -وما تعنيه من نفوذ رأس المال الاجنبي بسبب عدم قدرة رأس المال الوطني على مناظرته- تهدد مبدأ (الاستقلال) السياسي، هذا المبدأ الذي بنته الاحزاب اليسارية والقومية العربية التقليدية في لحظة المواجهة مع الغرب (الاستعماري)، واصبح مبدأ (مقدسا)، واستتبع سلسلة من المبادئ، يقف في صدارتها المبدأ الاقتصادي شديد الخطورة: مبدأ التنمية المستقلة.

٢- غير ان الطابع الايديولوجي لمبدأ (الاستقلال) يغطي نمطا آخر من المعارضة، يتمثل في مخاوف البرجوازية الوطنية العراقية من ان تسحق بازاء عدم قدرتها على ان تكون كفء الرأس المال الاجنبي. وهذه المعارضة معارضة (مطبقية) في جوهرها. ولذلك، فهي تقدم بديلا يتمثل في ان يكون رأس المال وطنيا لا اجنبيا، وهي تعود، بذلك، الى مبدأ (التنمية المستقلة)، ولكن بصيغة مغايرة للتبني، في محتواها، شكلا سلفيا في التفكير، حيث ان رأس المال لا وطن له.

وبازاء هذه الانماط من معارضة الخصخصة (العلموي، والايديولوجي، والطبقي) يغيب خوف سياسي، هو ان تستغل طبقة من السياسيين العراقيين نفوذها السياسي لاقامة مصالح وتحالفات مع البرجوازية الوطنية، لتتشكل -بالتالي- تكتلات رأسمالية لا ترتبط بالدولة، بل برجالها، وتتحكم، من ثم، بالقرار السياسي العراقي. وسنكون -في هذه الحالة- امام مفصل تحول غريب: من رأسمالية الدولة الى دولة يتحكم بها رأس المال.

ولكن، تبدو رهانات الخصخصة امام السلبية والتخاذل الاقتصاديين العراقيين رهانات نظرية اكثر منها عملية. فهم وضعوا امام ظرف اشكالي. لقد كان ناتج الحروب والحصار والفوضى الاقتصادية السابقة ان اصبح العراق امام تركة ثقيلة، تتمثل في بنية تحتية مدمرة ومشكلتين كبيرتين، هما: البطالة، والفقر. ولكي يجري علاج هذه المشكلات ينبغي اولا الابقاء على الدولة الريعية، لان اصلاح المشكلات الاقتصادية الراهنة في العراق يقتضي موردا سريعا، ولا فرصة للعراق، الآن، للانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد السوق. ويقتضي الامر، في الوقت نفسه، ان تسيطر الدولة على عملية الاصلاح، مفيدة من الاقتصاد الريعي الذي لا مفر منه.

وبالتالي، فثمة خشية حقيقية من ان يؤدي هذا الظرف الاشكالي الى عودة مظفرة جديدة لـ (الدولة المركزية)، التي ينبغي لنا ان نناضل للخلاص منها.

ولكن، ستكون هذه المرة امام خديعة مخيبة: دولة مركزية تتحكم بمؤسسات المجتمع المدني، مع رفاء نسبي للمواطن العراقي.

وسيكون تحرير الاقتصاد وتحرير المجتمع (وتحرير الروح لعراقية مع كل ذلك) امام خطر فعلي.

الاستعراق.. فلسفة الهوية العراقية الجديدة

لكل ظاهرة حدودها الخاصة بها وهي حقيقة تقترب من البديهية، الا ان التعقيد الاكبر يقوم في كيفية ومستوى ادراكها الفعلي. فالعاقل يمكنه ان يدرك قيم الخير والجمال، الا ان بلوغها الفعلي يبقى على الدوام الاكثر تعقيداً. وهي معضلة وقف ويقف أمامها العقل النظري والعملي، باعتبارها احدى اعقد اشكالياته الفعلية. بل هي المحك الذي تقاس به حقيقة النيات والأفعال والنتائج. واذا كان الفكر النظري القديم، قد حاول حل هذه الاشكالية من خلال استعمال مختلف الوسائل بما في ذلك الاخلاقية والدينية، فان التجربة التاريخية تبرهن على ان الاسلوب الأمثل يقوم في وضعها ضمن معايير الرؤية العقلانية المحتكمة الى القانون والمرهونة بفعله.

ميثم الجنابي

يشير بمساءلة الى واقع فقدان العراق، بسبب الانتهاك السافر لمكوناتها من جانب الدكتاتورية البعثية على مر عقود عديدة، الى ذاته الأصلية او هويته الخاصة. وليس المقصود بالذات الأصلية والهوية الخاصة كيانا مستقلا قائما بذاته، بقدر ما انه الكينونة المركبة تلقائيا من مجرى معاناة الأمم حسل إشكاليات وجودها الطبيعي (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي) والتاريخ طبيعي (الروحي). ومن ثم فان الذات الأصلية والهوية الذاتية هي التاريخ للادراك والتجسد في صيغ معقولة وعمادية لوعي الذات التاريخي والثقافي للأمم. ولعل اهم هذه الصيغ هو الدولة والمجتمع والثقافة. وهي صيغ وثيقة الارتباط بكيفية ادراك وتجسيد المكونات الجوهرية لوعي الذات التاريخي عند الأمم. وليس مصادفة ان تسعى الدكتاتورية والتوتاليتارية على الدوام إلى عزل الأمة عن تاريخها عبر صنع "تاريخ مقدس" للاستبداد والارهاب، هو تاريخ مزيف بحد ذاته سرعان ما ينهد وينهدم مع أول خرق لجدران سجونها ومعتقلاتها. وسبب ذلك يقوم في ان ابعاد الظلم والأمم عن تاريخها الذاتي هو الاسلوب "الثقافي" الوحيد لإعطاء لسلطة "شرعية" استحكامها على الماضي والحاضر ومصادرة للمستقبل. إلا ان التجارب التاريخية في كل مكان تبرهن على انها افعال بلا مستقبل، ومصيرها المحتوم هو الزوال والاندثار بصورة مخجلة وفاضحة. فقد حاولت الدكتاتورية البعثية الصدامية الاستعاضة عن التاريخ الحقيقي للعراق باعتباره اللاوعي الجوهري لوعي الذات بتاريخ ايديولوجي مزيف. مما افقد الهوية العراقية ارتباطها الصميمي بالنفس وجعلها كيانا عالما بلا جذور. إذ لم تكن الدكتاتورية و "مؤسساتها" في الواقع اكثر من كيانات رخوية. اما احداث الحرب وسقوط الدكتاتورية الصدامية في 2003 فانها يشير إلى حقيقة بسيطة تقول، بأن الاستبداد يتنافى مع الحكمة بشكل عام وحكمة التاريخ السياسي بشكل خاص. لاسيما كلاهما يحسبان في مصب واحد الا وهو البرهنة على ان كل فعل بلا تاريخ لا تاريخ له. والاستبداد فعل بلا تاريخ لأنه يتعكز على كل ما هو مناف للعقل والضمير، ومن ثم فانه لا يؤدي الا الى خراب. وهو الامر الذي يعطي لنا حق القول، بأن الاستبداد يظهر ليزول بينما الحكمة تظهر لتتكامل.

غير ان هذا الاستنتاج العام يفترض تدقيقه الملموس فيما يتعلق بفكرة الهوية العراقية، بوصفها الموضوع الجوهري لفلسفة المجتمع العراقي إلى جانب فلسفة الاعتدال العقلاني وفلسفة الرجعية الثقافية، اللواتي يتوقف عليهن آفاق ومسار التطور اللاحق للدولة والمجتمع والثقافة في العراق، ولعل الحكمة المعقولة بالنسبة للعراق في الظرف الراهن هو تحويل الحكمة المذكورة آنفا إلى رؤية بديلة يمكن ان نطلق عليها "حكمة الاستعراق". وهي الحكمة التي ينبغي ان تستمد مقوماتها من التاريخ الذاتي للأقوام والأمم العراقية من خلال جعل العراقية اسلوب تناول العراقية، ومن ثم رفع الجميع إلى مصاف القومية الثقافية. وليس المقصود بالاستعراق هنا سوى فلسفة الفكرة الوطنية القادرة على تمثل مضمون الارتقاء من العراقية الى العراقية.

بهذا المعنى يمكن النظر إلى الاستعراق على انها ظاهرة قومية رفيعة المستوى من حيث كونها نفيا ثقافيا للعرقية وليس للقومية كما هي. وهو الامر الذي يعطي لنا امكانية القول، بان الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية الحقيقية في العراق والحد الأدنى للثقافي الارحب لها.

فمن الناحية المجردة وللموسة كان العراق ولا يزال هوية ثقافية سياسية لها معناها الخاص ومدلولها المميز في التاريخ والمعاصرة، وهي هوية غير معقولة وغير مقبولة خارج تراثها العراقي والعربي والاسلامي. وهو تاريخ متنوع متعدد المراحل والاتجاهات ولكنه كان يسعى في اتجاه صنع كيان متميز لا تخطأ العين في رؤيته ولا السمع في الانصات اليه ولا البصيرة في ادراك مقوماته الحدس في التعبير عن اصالته. وهو كيان يطور التاريخ العربي الاسلامي معالمه الكبرى للعاصرة، بحيث يستحيل ادراكها من دونها. بل يمكن القول انه لا معنى له بدونها. الا ان ما يميز للكون العربي الاسلامي في الهوية العراقية هو طابعه الثقافي. إذ ليست العروبة فيه مكونا عرقيا، بل عراقيا، اي ثقافيا.

وهو امر طبيعي بالنسبة لعراق قد يكون اشتقاقه من العراقة. وسواء كان الاشتقاق ضرورة او تأويلا مفتعلا، فانهما يعبران عن حقيقة كون العراق هو مصدر للسان التاريخي للحضارة الانسانية وصاحب نزواتها الكبرى. ومن يعرف تاريخه، فانه يدرك معنى الاحكام المتضادة عنه. اي ان تاريخه واحد في تنوعه. وهي ميزة جعلت منه على امتداد القرون لغزا محير العقول ومحببا للقلوب، لانه كان يسعى دوما للجمع بين العقل والوجدان او بين الماء والنار. وهي المعادلة الاكثر تعقيدا للحياة، مع انها الصيغة المثلى للاعتدال. وهو الامر الذي جعل من الممكن "تعايش" الحسين والحجاج، وابن حنبل والحلاج بالطريقة التي لم تفتأ فيها بواعث الصراع والوحدة في البحث عن نموذج مقبول ومعقول يتسامى عن صراع القوى. وهي حالة نموذجية لكل ثقافة حرة واصيلة.

وفيما لو تجاوزنا الحيثيات الهائلة لهذه الظاهرة على امتداد القرون، فان العقود الاربعة الظلمة من تاريخه الحديث، التي استنسخت مضمون القرون المظلمة من تاريخه السابق، هي الوحيدة التي اغلقت على هذا التاريخ وقواه المتصارعة والحية ابواب الرؤية الحرة والاختلاف العقول، بحيث جعلت من وجود لوحة قاتمة كثيرة الثقوب تنعتر اليك من خلالها عيون الامن والرقابة والحذر والشك والريبة والملتون. وهي رذائل تستمد تاريخها من تاريخ العراق ايضا، وقد تبدو قسوتها اشد، بسبب تاريخها القديم، انطلاقا من ان التاريخ العريق عريق في كل شيء! ومن ثم، فان البعد العريق في الفضيلة عريق في الرذيلة ايضا.

الا ان رذيلة الدكتاتورية البعثية - الصدامية تقوم في كونها مبنية على اسس عشائرية حاولت ان تعملي لكل ممارستها طابع الفضيلة. بحيث اعطت للتجزئة معالم الوحدة والاستبداد معالم الحرية والاستفراد بالثروة الوطنية معالم الاشتراكية. وبلغت في استخفافها بالعقل والوجدان حدا جعل من الماضي والحاضر والمستقبل معاشرة بلا انس ولعبة بلا قواعد وتاريخ بلا احداث! وهي حالة برهنت احداث عام 2003 وسقوط الدكتاتورية المريع عن الحقيقة القائلة، بان رذيلة الغامرة تظهر لتغيب بينما الحكمة تظهر لتتكامل!

وليست هذه الحكمة النظرية والعملية التعلقة باعادة بناء الدولة والمجتمع والثقافة استنادا الى رؤية فلسفية متكاملة تأخذ بصورة منظومية، مكونات العراق، سوى ما اسميته بحكمة الاستعراق. فهي المكونات التي ينبغي على الدوام توليفها العقلاني والانساني في سبيكة جديدة لتجاوز العهد الملكي، والحكم الجمهوري والدكتاتورية البعثية - الصدامية الى آفاق تجعل من فكرة الاستعراق والعمل من اجلها معيار الحق والحقيقة، بمعنى العمل من اجل تحويلها الى "حقيقة الحقائق" الوطنية. وهي حقيقة ينبغي ان ترتقي الى مصاف النظومة، بمعنى العمل فيها حسب قواعد منسجمة لعل اكثرها جوهرية عشرة قواعد هي:

اولا: ان العراق ليس تجمع اعراق.

ثانيا: ان العراق هوية ثقافية سياسية.

ثالثا: ان العراق غير معقول ولا مقبول خارج وحدة مكوناته العراقية - العربية - الاسلامية.

رابعا: ان العربية - الاسلامية هي جوهر ثقافي.

خامسا: ان الهوية الثقافية المفترضة للعراق و العراقية هي الاستعراق.

سادسا: ان الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية في العراق.

سابعا: ان الاستعراق هو البيت الذي تتعايش فيه جميع القوميات في العراق بصورة متساوية ومنسجمة.

ثامنا: ان الاستعراق هو ضمانة البقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالاصول القومية الذاتية.

تاسعا: ان الخروج على الاستعراق هو رجوع الى العرقية، ومن ثم خروج على منطلق الهوية الثقافية للعراق والعراقية وعلى مكونات وجودهما الجوهرية.

عاشرا: الخروج على الاستعراق هو خروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، ومن ثم فهو خروج عن القانون ايضا.

بهذا المعنى يمكننا القول، بان فكرة الاستعراق هي فلسفة الحد الأدنى الضروري والعام للوحدة الوطنية. فهي الفكرة التي يمكنها ان توفر دوما الشروط الضرورية لوحدة الدولة والمجتمع. مما يعطي لها على الدوام الهمية وفاعلية سياسية آنية ومستقبلية ايضا. إذ ان محك ومعيار الادراك السليم لدروس التاريخ العراقي للعاصر، تتجلى في مستوى تجسيد الاجماع التام على المبادئ الكبرى للتعلقة باقامة دولة القانون والمؤسسات الشرعية، والعمل بالدستور الثابت والمجتمع المدني على اسس وقواعد الديمقراطية الاجتماعية عبر تحويلها إلى مرجعيات متغلغلة في ذهنية ونفسية الافراد والجماعات والقوميات والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجمعيات والنقابات. وهي مرجعيات لا يمكنها العمل في ميدان السياسة وبناء الدولة والمجتمع والثقافة دون تحديد مكونات الهوية العراقية التي رسمت حدودها الخاصة ضمن ما اسميته بفكرة الاستعراق والتمسك بقواعدها الأساسية العامة لانكورة آنفا.

فهو المعيار والمحك الذي يكشف مستوى نضج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية فيما يتعلق بموقفها من الإشكاليات الوطنية الكبرى التي يواجهها العراق حاليا. وفي حال تطبيق ذلك على مجرى الأحداث السياسية الأخيرة، وبالأخص العمل من اجل وضع أسس ونموذج البنية السياسية في "مجلس الحكم الانتقالي" و "الوزارة المؤقتة" فاننا نرى الضعف البنيوي للمرء للوعي السياسي العراقي فيما يتعلق بإدراك خصوصية ومعنى الهوية الوطنية. طبعا ان ذلك لا يخلو من الأثر الهائل للتخريب والتدمير الذي تركته التوتاليتارية في العراق، إلا ان ذلك لا يبرر الانسياق وراء ردود الفعل المباشر عليها. والقضية هنا ليست فقط في الخطورة الكامنة وراء فكرة التقسيم والمحاصصة على أسس غير سياسية، برغم ما يبررها من الناحية المجردة في اوضاع العراق الحالية، بوصفها ظاهرة مؤقتة، إلا ان انتقالها بصورة تلقائية إلى تركيب الوزارة، فانه مؤشر على وجود خلل جوهري في الواقع والرؤية لانموذج الدولة المنشودة وآفاق تطورها. والقضية هنا ليس فقط في ان "الوزارة المؤقتة" ليست "تكنوقراطية" بالمعنى الدقيق للكلمة، بل وبأساليب "الاختيار" التي لم تكن في الواقع اكثر من "محاربة" لا تليق بمستوى التضحيات الجسام التي قدمها الشعب العراقي في مجرى صراعه المرير ضد الدكتاتورية. بينما تفترض الحكمة السياسية للحركات الاجتماعية والأحزاب والأفراد الانخراط الفعال من اجل المساهمة المخلصة في تأسيس حقيقة الهوية العراقية بالشكل الذي يجعلها مرجعية تاريخية، ثقافية، سياسية، مندمجة في نسيج وعيه الاجتماعي والقومي.

وهي مساهمة لا يمكن تحقيقها دون إدراك حقيقة الاستعراق ومبادئها الكبرى. وهي مساهمة تفترض كحد أدنى أولوية العطاء لا الأخذ. وقد سبق للمتصوفة ان قالوا "إذا استعلمت بذل الروح فتعال، والافلا تشتغل بزهرات الصوفية". ونحن نقوم اليوم لكل من يريد ان يتصدى لاشكاليات العراق الكبرى "إذا استعلمت بذل الروح من اجل العراق فتعال، والافلا تشتغل بزهرات الوطنية"!